

معلومات الباحث:

عنوان المداخلة: آليات منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد

اسم الباحث: بزاز حليلة

الدرجة العلمية: أستاذ محاضر قسم أ

مؤسسة الإنتماء: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية -قسنطينة-

معلومات النشاط العلمي:

عنوان النشاط : الملتقى الوطني: ظاهرة وآليات مواجهة الفساد في الجزائر

تاريخ النشاط: 11أفريل 2021

الجهة المنظمة: جامعة قسنطينة01-

الملتقى الوطني: ظاهرة وآليات مواجهة الفساد في الجزائر

جامعة قسنطينة 01.

عنوان المداخلة : آليات منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد

من إعداد:

د/بزاز حليلة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مقدمة:

يعتبر الفساد ظاهرة عالمية خطيرة تعاني منها المجتمعات في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وتقف عائقا في تحقيق تنميتها المستدامة وذلك بسبب ما يحمله الفساد من صور الانحراف في المعايير الأخلاقية والاجتماعية، السياسية والاقتصادية. ومن هنا فقد حازت هذه الظاهرة على اهتمام كل المجتمعات وكل الدول فبدأت تبحث عن أساليب للوقاية منها.

لقد أضحى موضوع مكافحة الفساد من القضايا الأساسية المطروحة على أجندة العديد من الحكومات ومختلف المنظمات المهمة بمكافحة الظاهرة. هذا ولا تقتصر مكافحة الفساد على الأجهزة الرسمية فحسب، إنما يتعدى ذلك إلى جهات غير رسمية ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية. وكنموذج برز في صعيد مناهضة الفساد نجد منظمة الشفافية الدولية **Transparency International (Ti)** والتي تعد أكبر المنظمات غير الحكومية التطوعية في مجال مكافحة الفساد بجميع صوره وأشكاله كما أسهمت في الكثير من انجازات الحد من الفساد. ومن هنا تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة على التساؤل التالي: ماهي آليات منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد؟ وللإجابة على هذا التساؤل قسمنا ورقتنا البحثية إلى مباحث ثلاث هي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للفساد.

المبحث الثاني: التعريف بمنظمة الشفافية الدولية.

المبحث الثالث: آليات منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للفساد

يعد مصطلح الفساد من بين المصطلحات التي تناولتها العديد من الأبحاث على قدر أهميتها وتأثيرها في الحياة الاقتصادية والسياسية وحتى الإجتماعية ، ولكونها مرتبطة بجوانب متعددة (إدارية، اقتصادية، سياسية) ، اختلفت بشأنها العديد من الدراسات والأبحاث، ذلك كون الفساد يغذي نفسه بنفسه ويخلق مناخا واسعا من الأعمال غير المشروعة التي تقوض عمليات التنمية، وتقضي على مكونات الدولة.

المطلب الأول: تعريف الفساد

رغم اتفاق الباحثين على أن الفساد ظاهرة واسعة الانتشار، لا تقتصر على مجتمع دون غيره، إلا أن الاتفاق بشأن مفهوم موحد للفساد يبقى محل الدراسة، ويمكن رد إشكالية عدم التوافق إلى مجموعة من العوامل، نذكر منها:¹

- عدم وجود منهج موحد لدراسة هذه الظاهرة بسبب اختلاف انتماءات الأشخاص والهيئات التي قامت بدراساتها وتعدد حقولهم المختلفة سياسيا واقتصاديا وإداريا.
- تباين المعايير المجتمعية والحضرية التي تستخدم في فرز ما هو فاسد من الممارسات والسلوكيات وما هو مبرر وما هو مقبول.
- اختلاف المجتمع حول مضمون الظاهرة، بين ما يراه المختصون وما يراه عامة الناس.
- الفساد يتجدد باستمرار، لأن الظاهرة صفة ملازمة للتحويلات التي تعيشها المجتمعات.
- ارتباط الفساد بالعنصر البشري يجعله يستشري مهما كانت القيود.

أ- التعريف اللغوي للفساد:

الفساد في اللغة هو فسد ضد صلح، والفساد لغة هو البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل.²

¹ - محمد بن عزوز، الفساد الإداري والاقتصادي ، آثاره وآليات مكافحته حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم والدراسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، ع 7، 2016، ص 200.

² - جمال الدين بن المنظور، لسان العرب، المجلد الثالث، دار الكتب العلمية، بيروت 2003، ص ص 412-413.

ب- اصطلاح الفساد في القرآن الكريم:

ذكر أهل التفسير أن الفساد في القرآن الكريم على سبعة أوجه:³

-أحدها المعصية. ومنه قوله تعالى: "وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ" (البقرة الآية

(11)

-والثاني الهلاك ومنه قوله تعالى: "لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ" (الأنبياء الآية

(22)

والثالث: فحط المطر(وقلة النبات) ومنه قوله تعالى: "ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ

الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ" (الروم الآية 41)

والرابع: القتل ومنه قوله تعالى: "قَالُوا يَنْذَا الْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰ أَنْ

تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا" (الكهف الآية 94)

والخامس: الخراب ومنه قوله تعالى: "قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعْرَءَ أَهْلِهَا آذِلَّةً ۗ وَكَذَلِكَ

يَفْعَلُونَ" (النمل الآية 34)

والسادس: الكفر ومنه قوله تعالى: "فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا

مِمَّنْ أَخْبَيْنَا مِنْهُمْ ۗ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ" (هود الآية 116)

والسابع: السحر ومنه قوله تعالى: "فَلَمَّا أَلْقَوْا قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ ۗ إِنَّ اللَّهَ سَابِطٌ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ

الْمُفْسِدِينَ" (يونس الآية 81)

ت- التعريف الاصطلاحي للفساد:

يعتبر مصطلح الفساد من المصطلحات العامة والذي أعطيت له تعاريف متعددة أهمها:

³ - محمد رشيد بو غزالة، الفساد الاقتصادي وعلاجه من المنظور الاقتصادي، مجلة البحوث والدراسات، جامعة الوادي، ع 18، 2014، ص 184.

"الفساد هو ذلك السلوك الذي يسلكه صاحب الخدمة العامة أو الخاصة والذي يفرضي إلى إحداث ضرر في البناء الاقتصادي للبلد من خلال هدر الموارد الاقتصادية، أو زيادة الأعباء على الموازنة العامة، أو خفض كفاءة الأداء الاقتصادي، أو سوء توزيع الموارد، بقصد تحقيق منافع شخصية، مادية أو غير مادية، عينية كانت أو نقدية على حساب المصلحة العامة"⁴.

وضع البنك الدولي تعريفاً للأنشطة التي يمكن أن تندرج تحت تعريف الفساد وذلك عندما قال بأن الفساد هو "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص. فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات، أو أعمال خاصة لتقديم رشى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة، للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية، كما يمكن للفساد أن يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة، وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة"⁵.

ويلاحظ أن هذا التعريف، يحدد آليتين رئيسيتين من آليات الفساد:

. آلية دفع "الرشوة" و"العمولة" إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة والقطاعين العام والخاص، لتسهيل عقد الصفقات وتسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات الأجنبية.

. الرشوة المقنعة أو "العينية" في شكل وضع اليد على "المال العام" والحصول على مواقع متقدمة للبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي، وفي قطاع الأعمال (العام والخاص). وهذا المستوى الثاني، هو أخطر آليات الفساد السائدة في المنطقة العربية.

المطلب الثاني: أسباب ظهور الفساد الاقتصادي:

تتعدد الأسباب المؤدية إلى ظهور و استفحال ظاهرة الفساد الاقتصادي ويمكن بيانها فيما يلي:⁶

أ- الأسباب الاقتصادية لظهور الفساد الاقتصادي:

⁴ - يحي غني النجار، الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي، www.nsoyemen.com تاريخ الاطلاع على الموقع 2012/04/1

⁵ - منير الحمش، الاقتصاد السياسي الفساد، الإصلاح، التنمية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق 2006، ص 13-14.

⁶ - لمزيد من التوسع راجع: رشيد درغال، الفساد الاقتصادي وعلاجه في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الإحياء، جامعة باتنة 1، ع 15، ص 283-286.

تتعدد وتنوع الأسباب الاقتصادية المؤدية لحدوث الفساد الاقتصادي، نوجزها فيمايلي:

-ازدياد تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي (منح الاعتمادات المالية، التحكم في مستويات الأسعار، انخفاض أجور القطاع العام).

ب-الأسباب السياسية:

تختلف الأسباب السياسية المؤدية إلى ظهور الفساد من مجتمع إلى آخر، إلا أنه يمكن حصر أهم الأسباب التي تنفرد بها الدول العربية والنامية بشكل عام فيمايلي:

- انعدام الرقابة الشعبية والإدارية في مؤسسات المجتمع المدني.
- غياب حس الإنتماء الوطني.
- التحرر الاقتصادي المتدرج.

ت-الأسباب الاجتماعية:

حين اتسعت دائرة الفساد والفاستين في كثير من الدول النامية، ظهر التفسير البيئي للفساد ولممارساته، الذي يعزو الأسباب إلى العوامل المحلية والظروف البيئية المجتمعية التي تحيط بالمنظمات والعاملين بها، فسلوكيات الفساد لا تنطلق من خواء وإنما نتيجة عوامل اجتماعية محيطية بها، منها:

- تفشي الفقر والبطالة في المجتمع.
- غموض القوانين الضريبية وتعقدها.
- نمطك العلاقات الاجتماعية في الدولة.
- تدني مستوى مساءلة الضالعين في الفساد.

المطلب الثالث: أنواع الفساد الاقتصادي

يمكن تقسيم الفساد إلى ثلاث أقسام رئيسية هي⁷ :

- عرضي (فردى).

- مؤسسى .

- منتظم.

فقد يكون الفساد أحيانا حالة عرضية لبعض الأفراد السياسيين أو الموظفين العموميين أو مؤقتا وليس منظما. وفي حالات أخرى يكون الفساد موجوداً في مؤسسة بعينها أو في قطاعات محددة للنشاط الاقتصادي دون غيرها من القطاعات الأخرى ، وذلك كوجود بعض الموظفين الرسميين الفاسدين في بعض الوزارات والقطاعات المختلفة. ويكثر الفساد في القطاعات التي يسهل جني الربح منها ، حيث يسود الضعف في النظام وتضعف الرقابة والتنظيم في هذه القطاعات . وفي أحيان أخرى يصبح الفساد ظاهرة يعاني منها مجتمع بكافة طبقاته ومختلف معاملاته ، وهذا ما يقصده **Johnston** بالفساد المنتظم أو الممتد . وهذا الفساد يؤثر على المؤسسات وسلوك الأفراد على كافة مستويات النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وله ملامح تميزه عن غيره :-

- أنه متجسد في بيئات ثقافية واجتماعية معينة.

- يميل إلى أن يكون احتكارياً.

- أنه فساد منظم ويصعب تجنبه.

المطلب الرابع: أشكال ومظاهر الفساد

يأخذ الفساد أشكال ومظاهر متعددة، حيث تعمل هذه الأخيرة على تدمير الاقتصادي، وتخريبه، علما أن ردم الفجوة التي يتركها هذا التدمير تتطلب التضحية بجيل كامل، ويمكن حصر أهم المظاهر والأشكال في القضايا التالية⁸

⁷ - عبد الله بن حاسن الجابري، الفساد الاقتصادي، أنواعه أسبابه، آثاره وعلاجه مجلة مركز صالح للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، ع 21، 2003، ص16-17

⁸ - محمد بن عزوز، مرجع سابق، ص 203-204.

أ- الرشوة: وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع أو أصول مهنية وهي أيضا تمثل كل نفع يحصل عليه مسبقا موظفا نتيجة تنفيذه عملا غير قانوني لصالح الراشي، أو حتى الإمتناع عن تنفيذ عمل بهدف إلحاق ضرر بطرف معين، على أن يتولى المستفيد من عدم تنفيذ هذا العمل دفع رشوة.

ب- المحسوبية: وتتمثل في استغلال السلطة أو النفوذ أو التحيز لفرد أو جهة معينة على نحو يتعارض مع القوانين والتشريعات، حيث تعد أحد أهم أشكال الفساد بما تسببه من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية، مثل توزيع غير العادل لموارد البلد وشغل الوظائف والمناصب بغير المؤهلين، مما يخلق الشعور بالظلم والقهر الاجتماعي.

ت- النصب والإحتيال: هو جريمة اقتصادية تتضمن نوعا من الغش يعمل على تزييف الحقائق والمعلومات لتحقيق منافع خاصة وقد تتم عمليات الاحتيال بوساطة مسؤولين أو موظفي حكومة، أو سياسيين نافذين.

ث- التزوير وانتشار ظاهرة التسبب الإداري: منتشر بشكل واسع، حيث يستعمل فيه تقليد التوقيعات، والأختام الرسمية أو حكومية عن طريق الطباعة للشهادات، وذلك باستخدام تقنيات تكنولوجية حديثة، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة عدم الشعور بالمسئولية والتسبب، وإهمال تام للعمل وعرقلته

ج- غسيل الأموال: تعد من الجرائم الاقتصادية الحديثة التي ترتبط بالفساد والجريمة المنظمة، لا سيما منها المخدرات، والفساد السياسي، الرشوة، والتهريب، حيث ترتبط هذه الجريمة بالبنوك والمؤسسات المالية لما توفره هذه الأخيرة من قنوات وأساليب تستخدم في غسيل الأموال غير النظيفة، هدفها الأساسي إضفاء الشرعية على أموال هي في الأصل ذات مصدر غير مشروع، علما أنه يوجد عدد كبير من الإتفاقيات الدولية التي تنص على مكافحة هذا النوع من الجريمة والفساد، نذكر منها، إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع المعروفة بإتفاقية فيينا 1988 وتوصيات بازل 1998 ومبادئ Wolfsberg بسويسرا المعلنة سنة 2000، والتي وقّع عليها 11 بنك من كبريات البنوك العالمية من إرساء إرشادات، بعد حصولها على عدد من الفصائح المالية في بعض البنوك الكبرى.

المبحث الثاني: التعريف بمنظمة الشفافية الدولية

المطلب الأول:نشأة منظمة الشفافية الدولية

جاءت فكرة إنشاء المنظمة من قبل السيد (بيتر ايغن Peter Eigen) باعتباره كان مدير البنك الدولي وقد حاول من خلال عمله التنويه بخطورة الفساد خصوصا في الدول النامية غيرأنه صادف صعوبات كبيرة من الدول الغربية التي تبحث على النفوذ في تلك الدول نتيجة لاحتدام الصراع بين الشرق الاشرقي والغرب الليبرالي.

وحاولت الدول المانحة القبول بفكرة أن (الفساد جزء من الثقافة الإفريقية) وتم تبرير ذلك على أساس عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعلى هذا الأساس يجب على الدول المانحة القبول بالأمر الواقع وعدم المساءلة وتتبع مصير الأموال والاكتفاء بوجود التنويه بانجاز مشاريع تنموية.

وعلى هذا الأساس تم دفع مبالغ طائلة وشخصية لهذه الدول وهذا من أجل كسب النخب الحاكمة وعدم فرض شروط تقييد حريتها وتم تحريم أي نقاش حول عمليات الاختلاس وهذا يعني تشجيع الفساد داخل البنك الدولي.

وعلى هذا الأساس قدم بيتر ايغن استقالته كمدير للبنك الدولي سنة 1993 وقرر إنشاء منظمة الشفافية العالمية. وسرعان ماتوسعت المنظمة بانضمام منظمة (سلطة المواطن) الأرجنتينية إليها في عام 1995. وتم عقد أول مؤتمر عالمي لمكافحة الفساد وتم فيه فضح الرئيس البيرو فيجيموري.

وفي نهاية 1997 تم تأسيس 38 فرعا للمنظمة في دول العالم ، وفي سنة 1999 أنشئ مايعرف (فهرس الراشدين) وهو اتفاق بين البنوك والمصارف الخاصة الكبرى في العالم وتعمل على الحد من تبييض الأموال والعمل على المساعدة في كشف قضايا الفساد.

كما وضعت سنة 2000 ميثاق يسمى (ميثاق الإستقامة) ويتضمن مبادئ العمل من أجل مكافحة الرشوة في القطاع العام وهذا بالاعتماد على الشفافية والوضوح في المشاريع العامة، وابتداء من سنة 2000 بدأت

المنظمة تصدر تقارير سنوية حول معدلات الفساد في دول العالم باعتماد على جملة من الآليات ومنه ا مؤشر مدركات الفساد.

وفي سنة 2002 تحولت إلى أكبر منظمة دولية غير حكومية وتضم أكثر من 400 فرع لها في دول العالم وتهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف.⁹

المطلب الثاني: أهدافها

- عمل ائتلافات لمحاربة الفساد. ووضع موضوع الفساد على قائمة أجندة العالم.
- ترويج معايير ومبادئ مكافحة الفساد.
- تكريس الشراكة الإستراتيجية مع عدد من المؤسسات والهيئات .
- الوصول إلى قاعدة أوسع من المواطنين لتحسين الأوضاع.
- مراقبة الاتجاهات الدولية.¹⁰
- لفت انتباه الصحافة ووسائل الإعلام لقضايا الفساد من أجل تنوير الرأي العام المحلي والعالمي.
- العمل على زيادة الرقابة المركزية على المستوى المحلي والعالمي.
- خلق مناخ قادر على المزيد من التعاون والشفافية في مكافحة الفساد.¹¹

المطلب الثالث: تمويلها

تعتمد المنظمة في تمويل أنشطتها على التبرعات والإعانات التي يقدمها عدد لا بأس به من الهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ، والمؤسسات الاقتصادية كالبنك الدولي وشركات (بوينج، جنرال موتورز، كوداك) ولا شك أن هذه المؤسسات ترى أن هذا التمويل يحقق عوائد متعددة الأبعاد، فمن ناحية يظهر اهتمامها بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية كنوع من الدعاية لها، ومن ناحية أخرى فإن

⁹ -محمد لموسخ، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، الملتقى الوطني الثاني آليات حماية المال العام ومكافحة الفساد، 5-6 ماي 2009، جامعة د/ فارس بيجي، المدينة، ص2-3.

¹⁰ -سليمان خميسي، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، مجلة الفقه والقانون، ع09، يوليو 2013، ص73-74.

¹¹ -للمزيد من التوسع: راجع محمد لموسخ، مرجع سبق ذكره، ص 4.

مكافحة الفساد يمكن أن يحقق لها عوائد اقتصادية، تتمثل في توفير تكلفة العمولات والرشاوى التي تضطر لتقديمها لكبار المسؤولين، لتمرير بعض الصفقات ، وفوق كل هذا وذاك المساهمة في تدويل وسيطرة النموذج الغربي، وخلق مجموعة من التشابكات تؤدي إلى اضطراب كافة الدول للخضوع له كآلية من آليات النظام العالمي الجديد، فضلا عن استخدام مثل هذه المنظمة وتقاريرها عن الفساد، كورقة ضغط على بعض الدول لتمرير قوانين تخدم مصالح الشركات متعددة الجنسيات أو المؤسسات الدولية.¹²

المطلب الرابع: تعريفها للفساد

تعرف منظمة الشفافية الفساد بأنه " إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص بشكل مباشر أو غير مباشر لتحقيق أغراض شخصية مستندة للمحسوبية."¹³

المبحث الثالث: آليات المنظمة لمكافحة الفساد

تعتمد منظمة الشفافية الدولية على مجموعة من الآليات لمكافحة الفساد تتمثل في، الكتاب المرجعي، نظام النزاهة الوطني، التقرير العالمي الشامل عن الفساد، مؤشر مدركات الفساد، مؤشر دافعي الرشاوي.

المطلب الأول: الكتاب المرجعي: Source Book

هو تجميع وتصنيف وتبويب كم هائل من المعلومات عن ظاهرة الفساد ونشره في كتاب مرجعي. وهو أول عمل كبير له صبغة علمية تقوم به المنظمة وقد ترجم إلى عشرين لغة ولفت إليه الأنظار خاصة من جانب الأوساط العلمية والأكاديمية وساعد على رفع أسهم المنظمة في حربها على الفساد، ويعج الكتاب

¹² -بن عودة حورية، الفساد وآليات مكافحته في إطار الاتفاقيات الدولية والقانون الجزائري، أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة الجليلي اليابس سيدي بلعباس، 2015-2016، ص238.

¹³ -محمد لموسخ ، مرجع سابق ، ص3.

المرجعي على مواضيع ومدخلات من طرف خبراء تتعلق بالفساد أسبابه وآليات محاربة الظاهرة مع الأخذ بعين الإعتبار طبيعة كل دولة ومنطقة.¹⁴

المطلب الثاني: نظام النزاهة الوطني: N.I.S

تم تطوير ونشر نظام النزاهة الوطني (NIS)- والذي يشمل مؤسسات الإدارة العامة الأساسية المسؤولة عن مكافحة الفساد في البلاد - من قبل منظمة الشفافية الدولية (TI) كجزء من نهج المنظمة الشامل لمكافحة الفساد. فبالرغم من عدم وجود أي مخطط مطلق لنظام فعال في مكافحة الفساد، هناك إجماع دولي متزايد حول الجوانب الأبرز والأفضل لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية. يقدم نظام النزاهة الوطني تقييماً للأسس القانونية والأداء الفعلي للمؤسسات المتصلة بالنظام العام لمكافحة الفساد. هذه المؤسسات - أو "الركائز" تتضمن السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، والقطاع العام، ومؤسسات الرقابة العامة الرئيسية (كالنيابة العامة المالية أو هيئة التفتيش القضائي)، وكذلك الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام والمجتمع المدني والقطاع التجاري، أي القوى الاجتماعية الرئيسية الناشطة في الميدان السياسي.¹⁵

المطلب الثالث: التقرير العالمي الشامل عن الفساد: GCR Global Corruption Report

هو أحد الإصدارات البارزة لمنظمة الشفافية الدولية، حيث تجمع الخبراء من جميع أنحاء العالم لمناقشة الفساد وتحليله في قطاع معين. وقد ركزت معظم التقارير الأخيرة على الفساد في تغير المناخ والقطاع الخاص والمياه والقضاء. وكان تقرير عام 2018 هو الإصدار السادس عشر له. حيث بدأ عام 2001 باعتباره مجرد مجموعة من البحوث حول الفساد العالمي. ولكن منذ عام 2003، ازداد ليصبح تقريراً تم تخصيصه لتقديم معلومات وحلول للفساد في مختلف المجالات .

¹⁴ - سليمان خميسي، مرجع سابق، ص78.

¹⁵ - <http://transparency-lebanon.org/Ar/WhatWeDoDetails/1/10/0> تاريخ زيارة الموقع 12 أبريل 2019.

ويستخدم تقرير الفساد العالمي مصادر معلومات مختلفة من بينها خبراء وناشطون، فضلاً عن البحوث الحديثة، من أجل تقديم التطورات الأخيرة في الفساد. ويتناول التقرير أيضًا الاتجاهات الدولية والإقليمية، ويسلط الضوء على القضايا المهمة ويستخدم مؤشر دافعي الرشوة ومؤشر الفساد كدليل تجريبي على الفساد. ويقدم التقرير تقييمًا للفساد داخل أكثر من 30 دولة، فضلاً عن نتائج البحوث ووجهات النظر، كما أنه مصمم بحيث يقدم الفائدة لمجموعة واسعة من القراء. ويتضمن هذا واضعي السياسات والصحفيين والمعلمين والطلاب والجمهور العام .

ويركز التقرير كل عام على قطاع معين، ويدرس مدى انتشار الفساد في هذا القطاع حول العالم. ومن خلال التركيز على قطاع واحد، يؤكد التقرير بشدة على خطورة الفساد والحاجة إلى تنفيذ التغيير. كما أنه يحدد على مدى تأثير الفساد في هذا القطاع على الشعب واقتصاد تلك البلدان المتضررة. ويساعد التقرير على كشف ما قد تنقصه سياسات تلك الدول، ويشجعها على وضع سياسات وعمليات أفضل. ومن خلال استعراض السياسات المتعلقة بقطاع واحد، فقد يشجع هذا واضعي السياسات على مراجعة القطاعات الأخرى وتنفيذ تغيير جذري .

في التقارير السابقة، ركز تقرير الفساد العالمي لعام 2007 على الفساد القضائي وأثره على نظام العدالة ككل. كما قيّم أيضًا الضغوط التي يمارسها السياسيون والمجتمع والظروف الاقتصادية على القضاة والمحاكم. واستعرض التقرير أماكن وأسباب حدوث الفساد في النظام القضائي. كما قدم تفاصيل عن الجهود المبذولة للحد من الفساد القضائي، وكذلك توصيات للمشاركين بالنظام القضائي لتجنب الفساد في بلادهم والقضاء عليه. وقد أكد تقرير عام 2007 على حاجة النظم القضائية أن تبقى "نظيفة" وأن تحافظ على النزاهة وتحمل المسؤولية والشفافية. ومن خلال ذلك فقط، يمكن للسلطة القضائية العمل دون تأثير غير ملائم، وتضمن للإنسان حقه الأساسي في الحصول على محاكمة عادلة .

بينما ركز تقرير الفساد العالمي لعام 2006 على الفساد في القطاع الصحي، وكيف يمكن أن يكون المال العام محفزاً للفساد. كما ناقش الفساد في السلسلة الصيدلانية، وكذلك في إدارة المستشفى، في حين أنه سلط الضوء على مختلف أشكال الفساد التي تحدث في قطاع الصحة في جميع أنحاء العالم. فضلاً عن أنه قدم وجهات النظر بشأن شعوب الدول المتضررة من هذا الفساد وتأثير ذلك على صحتهم. وركز تقرير الفساد العالمي لسنة 2005 على الكيفية التي يقوض بها الفساد في قطاع البناء وقطاع الإعمار بعد انتهاء نزاعات التنمية الاقتصادية. وقد تضمن هذا التقرير التركيز بشكل خاص على العراق وإعادة البناء الضرورية بعد الحرب. كما استعرض التقرير أيضاً التكلفة الاقتصادية والأثر البيئي للفساد على صناعة البناء والتشييد. وشمل تمويل الفساد، مع نظرة محددة إلى المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ووكالات اعتمادات التصدير في جميع أنحاء العالم. وركز تقرير 2004 على الفساد السياسي، وكيف يلعب التمويل السياسي والحزبي دوراً مؤثراً على مستويات الفساد على الصعيد العالمي. ويتناول التقرير دور الإفصاح في الوقاية من الفساد في القطاع السياسي، فضلاً عن مناقشة مساهمات الشركات وشراء الأصوات والعقبات القانونية التي يواجهها السياسيون .

ولم تُصمم تقارير الفساد العالمي لمجرد التأكيد على مدى الفساد وكيف يؤثر على العمليات. بل لتوضيح أيضاً كيف يمكن للإصلاحات والنشاط أن يساعد في علاج نظام يشوبه الفساد. وتتسم التقارير بوجود مجموعة واسعة من المساهمين الذين يقدمون آراء من مختلف وجهات النظر ومستويات الخبرة في التعامل مع الفساد. وهو ما يساعد في الحفاظ على الموضوعية في التقرير، ويضمن ألا يكون بمثابة إعلان لمصالح الشفافية الدولية في القضاء على الفساد. ففي الوقت الذي يكون فيه من الواضح في جميع التقارير أن الهدف الأساسي هو المساعدة في وقف الفساد الذي يحدث في جميع أنحاء العالم، فإن تقارير الفساد العالمي ليست مجرد دعاية¹⁶ .

¹⁶ - <https://ar.wikipedia.org/wiki/> تاريخ زيارة الموقع 12 أبريل 2019.

المطلب الرابع: مؤشر مدركات الفساد: CPI Corruption Perceptions Index

أطلق مؤشر مدركات الفساد سنة 1995 ليصبح إحدى أهم الإصدارات البحثية لمنظمة الشفافية الدولية وأبرز المؤشرات العالمية لانتشار الفساد في القطاع العام. ويعطي المؤشر لمحة سنوية عن الدرجة النسبية لانتشار الفساد من خلال ترتيب الدول والأقاليم في مختلف أنحاء العالم. وقامت منظمة الشفافية الدولية سنة 2012 بمراجعة منهجيتها في إعداد المؤشر للسماح بمقارنة الدرجات من سنة إلى أخرى.

كشف مؤشر مدركات الفساد لعام 2018 ، عن أن الفشل المتواصل لمعظم الدول في الحد من الفساد على نحو فعال يساهم في مفاقمة أزمة الديمقراطية في العالم. وأفادت باتريشيا موريرا، المديرية التنفيذية لمنظمة الشفافية الدولية: "في ظل ما نراه من تهديد للمؤسسات الديمقراطية حول العالم – غالبا على يد قيادات ذات توجه استبدادي أو شعبي- يتعين علينا أن نبذل جهدا أكبر لتعزيز الضوابط والتوازنات الديمقراطية ولحماية حقوق المواطنين." وأضافت موريرا قائلة: "ينخر الفساد في الأنظمة الديمقراطية شيئا فشيئا ليؤدي في نهاية المطاف إلى حلقة مفرغة؛ يضعف فيها الفساد المؤسسات الديمقراطية وفي المقابل بسبب ضعفها تصبح أقل قدرة على مكافحته."

ويستند مؤشر مدركات الفساد لعام 2018 إلى 13 استطلاعاً وتقييماً للفساد أجراه خبراء لتحديد درجة انتشار الفساد في القطاع العام في 180 دولة وإقليماً، عن طريق إسناد درجة تتراوح بين 0 (الأكثر فساداً) و100 (الأكثر نزاهة)

- أهم ما ورد في مؤشر مدركات الفساد لسنة 2018:

حصلت أكثر من ثلثي الدول على درجة تقل عن 50 نقطة، حيث أن معدل الدرجات بلغ 43 نقطة. ومنذ سنة 2012، لم تحرز سوى 20 دولة تقدماً في درجاتها، من بينها استونيا وساحل العاج، في حين تراجعَت 16 دولة تراجعاً ملحوظاً، من بينها أستراليا وتشيلي ومالطا.

وتصدر المؤشر كل من الدنمارك ونيوزيلندا حيث حصلتا تباعا على درجتي 88 و87. في حين احتلت الصومال وجنوب السودان وسوريا أدنى مراتب المؤشر حيث حصلت تباعا على 10 و13 درجة. وكانت أعلى الدرجات على مستوى المناطق من نصيب منطقة أوروبا الغربية والاتحاد الأوروبي، حيث بلغ المعدل فيها 66 درجة، في حين ظهرت أدنى الدرجات في منطقة أفريقيا (بمعدل 32 درجة) وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (بمعدل 35 درجة).¹⁷

-مكانة الجزائر في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 2007-2018

يوضح الجدول أدناه ترتيب الجزائر والدرجة الممنوحة لها وفق مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 2007-

2018

جدول رقم 01: مكانة الجزائر في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 2007-2018

ترتيب الدولة	نقاط مؤشر مدركات الفساد	
99	3.0	2007
92	3.2	2008
111	2.8	2009
105	2.9	2010
112	2.9	2011
105	34	2012
94	36	2013
100	36	2014

¹⁷ - <https://www.transparency.org> تاريخ زيارة الموقع 12 أبريل 2019.

88	36	2015
108	34	2016
112	33	2017
105	35	2018

Source:corruption perceptions index (2007-2008-2009-2010-2011-2012-2013-2014-2015-2016-2017-2018) transparency international.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن تصنيف الجزائر تبعا لمؤشر مدركات الفساد أقل من 40% خلال فترة الدراسة 2007-2018. وقد احتلت مراتب متأخرة على المستوى العالمي، وكان أحسن ترتيب لها سنة 2015 حيث احتلت المرتبة 88 عالميا. ونلاحظ أنها احتلت المرتبة 105 عالميا من أصل 180 دولة سنة 2018 بمعدل 35 نقطة من أصل 100، وهو ما يعني أن ظاهرة الفساد في الجزائر عالية جدا، وأن الآليات القانونية والإجرائية على الرغم من كثافتها إلا أن فاعليتها ضعيفة، وهي نتائج تبين ضعف المؤسسات الدستورية وعلى رأسها القضاء غير المستقل.

المطلب الخامس: مؤشر دافعي الرشاوي: BPI Bribe Payers Index

يمثل مؤشر دافعي الرشاوي مقياسا مكملا لمؤشر مدركات الفساد، من خلال مراقبة الشركات الأجنبية الكبرى التي تقوم بتقديم الرشاوي للحصول على حصص كبيرة في السوق، حيث يبلغ عدد البلدان التي تدفع الرشاوي 22 بلد، وتحاول المنظمة من خلال هذا المؤشر أن تبين المصادر التي تورطت فيها الرشوة، فوفقا لهذا المؤشر تتمثل الرشاوي المدفوعة في البلدان المستقبلة للشركات والاستثمارات الأجنبية فيما يلي: الرشاوي المدفوعة لكبار السياسيين أو لأحزاب سياسية، والرشاوي المدفوعة لصغار الموظفين في الدولة

لتسريع الخدمات والإجراءات ، واستخدام العلاقات الشخصية أو العائلية للحصول على تعاقدات حكومية.

وتعتمد منظمة الشفافية الدولية على مؤسسة غالوب الدولية في إجراء وتصميم مسح مؤشر دفع الرشوة، وتعتبر قيمة هذا المؤشر محدودة نظرا لمحدودية الدول المستقبلية للاستثمارات الأجنبية المتضمنة في مسح مؤشر دافعي الرشوة، وللإشارة فإن هذا المؤشر لا يتضمن بيانات عن الدول العربية نظرا لمحدودية عدد الدول الداخلة في هذا المؤشر.¹⁸

يتمثل الفرق بين مؤشر مدركات الفساد ومؤشر دافعي الرشوة إلى أن الأول يشير إلى مستويات الفساد الإجمالي في الدول ، أما المؤشر الثاني فيركز على ميل الشركات الصناعية ومتعددة الجنسيات إلى دفع الرشوة في الخارج.

بالإضافة إلى كل ماسبق كان للمنظمة العديد من الإنجازات في مجال مكافحة الفساد نتيجة لجهودها وجهود الفروع القومية نلخصها فيما يأتي:¹⁹

- تحريك موقف البنك الدولي من وضع رافض لتقبل فكرة مكافحة الفساد إلى وضع جعل رئيسه السابق "جيمس ولفنسون" معروفا بأنه زعيم الحركة العالمية لاحتواء الفساد.
- شاركت بنشاط مكثف في بناء الدعم الدولي لعقد ميثاق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمحاربة الفساد، والذي أصبح ساريا في 1999، وتقديم الدعم لها لاصدار اتفاقية مقاومة رشوة الموظفين الأجانب الذين يعملون في المعاملات التجارية العالمية ، والذي اعتبر نصرا كبيرا لمنظمة الشفافية الدولية في معركتها مع الفساد.
- كسر حاجز الحذر المفروض في مناقشة أمور الفساد المتعلقة بالتجمعات الدولية.

¹⁸ -عمر عبد الحميد عمر، سلام حسين محمد، الآليات الدولية الكفيلة بمكافحة الفساد، مجلة جامعة تكريت للحقوق، العراق، ع 29، آذار 2016، ص 199-200.

¹⁹ -المرجع السابق نفسه، ص 200.

- زيادة فروع المنظمة باستمرار وهو ما يوضح الأهمية التي اكتسبتها قضية الفساد حتى أن بعض ورش العمل النزاهة في بعض الفروع دفعت ببعض رؤساء الدول إلى الإفصاح عن ممتلكاتهم الخاصة وذلك في تنزانيا وموريتانيا.

خاتمة:

تناولت هذه الورقة البحثية مختلف الجوانب المفاهيمية لظاهرة الفساد، وكذا آليات منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد. وقد توصلنا إلى النتائج التالية:
- إن منظمة الشفافية الدولية هي منظمة غير حكومية تلعب دورا فعالا في مكافحة الفساد في العالم من خلال إصدار تقارير تبين درجات الفساد في كل دولة، تمتاز هذه التقارير بالمصداقية العالية لتمييزها في منهجية البحث وفي أساليب جمع البيانات المستخدمة في حساب المؤشرات.
- تمكنت منظمة الشفافية الدولية من التأسيس لحركة عالمية لمكافحة الفساد وقد لاقت ترحيبا دوليا كما تمكنت من تعبئة المجتمع المدني العالمي لمكافحة ظاهرة الفساد.
- إن فاعلية آليات منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد تبقى محدودة الفائدة والفاعلية إذا لم تراعى البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تتميز بها كل دولة عن غيرها من الدول.
- إن غياب الإرادة السياسية الحقيقية لمكافحة الفساد يحد من فعالية جهود منظمة الشفافية الدولية في التطوير المنهجي لبلورة استراتيجيات مكافحة الفساد.

المراجع:

- 1- محمد بن عزوز، الفساد الإداري والاقتصادي، آثاره وآليات مكافحته حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم والدراسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، ع 7، 2016.
- 2- جمال الدين بن المنطور، لسان العرب، المجلد الثالث، دار الكتب العلمية، بيروت 2003.
- 3- محمد رشيد بو غزالة، الفساد الاقتصادي وعلاجه من المنظور الاقتصادي، مجلة البحوث والدراسات، جامعة الوادي، ع 18، 2014.

- 4- يحي غني النجار، الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي، www.nscoyemen.com.
- 5- منير الحمش، الاقتصاد السياسي الفساد، الاصلاح، التنمية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق 2006.
- 6- رشيد درغال، الفساد الاقتصادي وعلاجه في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الإحياء، جامعة باتنة 1، ع15.
- 7- عبد الله بن حاسن الجابري، الفساد الاقتصادي، أنواعه أسبابه، آثاره وعلاجه مجلة مركز صالح للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، ع 21، 2003.
- 8- محمد لموسخ، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، الملتقى الوطني الثاني آليات حماية المال العام ومكافحة الفساد، جامعة د/ فارس يحي، المدينة 5-6 ماي 2009.
- 9- سليمان لخميسي، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، مجلة الفقه والقانون، ع09، يوليو 2013،
- 10- بن عودة حورية، الفساد وآليات مكافحته في إطار الاتفاقيات الدولية والقانون الجزائري، أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة الجيلالي الياابس سيدي بلعباس، 2015-2016.
- 11- عمر عبد الحميد عمر، سلام حسين محمد، الآليات الدولية الكفيلة بمكافحة الفساد، مجلة جامعة تكريت للحقوق، العراق، ع 29، آذار 2016.
- 12- corruption perceptions index (2007-2008-2009-2010-2011-2012-2013-2014-2015-2016-2017-2018) transparency international.
- 13- <http://transparency-lebanon.org/Ar/WhatWeDoDetails/1/10/0>
- 14- <https://ar.wikipedia.org/wiki>
- 15- <https://www.transparency.org>